

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طيبة .

المميز: النائب العام / معان .

المميز ضدهما: ١:

٢

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة استئناف معان في القضية رقم (٢٠١٤/١٢٨٧) تاريخ ٢٠١٤/٩/٢٤
والمتضمن فسخ الحكم المستأنف موضوعاً وإعلان براءة المميز ضدهما من الجرم
المسند إليهما لعدم قيام الدليل .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للسببين التاليين :

١. أخطأت محكمة استئناف معان بالنتيجة التي توصلت إليها على الرغم أن بينات
النيابة والأدلة التي قدمتها النيابة العامة التي لم تزنها المحكمة بشكل صحيح وسليم
جاءت كافية ومتسادة لإثبات ارتكاب المميز ضدهما لما أسند إليهما .

٢. القرار يشوبه عيب في التعليل والتسبيب والاستدلال .

وبتاريخ ٢٠١٤/١٢/٨ وبكتابه رقم (١٨١٩/٢٠١٤/١٠/٢) طلب مساعد
رئيس النيابة العامة في مطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار
المميز وإجراء مقتضى القانوني .

المرافعة

بالتدقيق والمداولة نجد إنه بقراره رقم (٢٠١٢/ ٤٠٣) تاريخ ٢٠١٢/٦/١٨ قرر
النائب العام / معان أحالت المتهمين :

.١

.٢

إلى محكمة جنايات العقبة لمحاكمتها عن جرم :

- جنائية إضرار الحرائق بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٦٨ و ٧٦) من قانون
العقوبات .

وتتلخص وقائع الشكوى حسبما جاء بإسناد النيابة العامة أنه وفي يوم الأحد
٢٠١١/٩/١٣ وبحود الساعة التاسعة والنصف صباحاً كان المشتكي
في مستشفى الأميرة هيا العسكري في محافظة العقبة برفقة والدته وشقيقه
وشقيقته كون والدته تراجع بالمستشفى نفسه وأثناء وجوده في المستشفى أبلغه
شقيقه بأنه قد حدثت جريمة قتل في منطقتهم بالصالحية وأن شقيقهما
هو القاتل وورد المشتكي وشقيقه عدة اتصالات هاتفية من قبل
الجيران بأن منزل المشتكي قد تم حرقه بعد جريمة القتل وأنه وفي أثناء فترة
الحريق وعندما وصل المشتكي خبر الحريق لم يكن هناك أي شخص في المنزل
حيث إنه بعد عملية القتل مباشرة قام نسبيه المدعو بأخذ جميع أفراد
أسرته من المنزل وأخذهم إلى منزله من أجل حمايتهم وأفاد الشاهد

يقومان

بأنه قد شاهد الظنينين

بحرق منزل شقيقه وجرت الملاحقة.

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ أصدرت محكمة جنابات الطفيلة قرارها رقم (١٠١٢/٢٤)

بجناية

القاضي بتجريم المتهمين

إضرار الحرائق بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٦٨ و ٧٦) من قانون العقوبات وعملاً بأحكام المادة (١/٢٦٨) عقوبات الحكم بوضع كل واحد منهما بالإشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم وتنزيل العقوبة الصادرة بحقهما بعد الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية لتصبح وضع كل واحد منهما بالإشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم .

لم يرتضِ المتهمان بالقرار قطعنا به استئنافاً حيث أصدرت محكمة الاستئناف قرارها رقم (٢٠١٣/١٥٧) جنابات تاريخ ٢٠١٣/١/٢٨ القاضي بفسخ القرار وإعادة الأوراق لتمكين المستأنفين من تقديم بيناتهما ودفوعهما .

بعد الفسخ وإعادة أصدرت محكمة جنابات الطفيلة قرارها رقم (٢٠١٣/١٣) تاريخ ٢٠١٣/٩/٤ القاضي بتجريم المتهمين بجناية إضرار الحرائق بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٦٨ و ٧٦) من قانون العقوبات وعملاً بأحكام المادة (١/٢٦٨) من قانون العقوبات الحكم بوضع كل واحد منهما بالإشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم وتنزيل العقوبة الصادرة بحقهما بعد الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية لتصبح وضع كل واحد منهما بالإشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم .

لم يرتضِ المتهمان بالقرار قطعنا به استئنافاً للمرة الثالثة .

وبتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٤ وفي القضية رقم (٢٠١٤/١٢٨٧) أصدرت محكمة استئناف معان قرارها المطعون فيه والمتضمن فسخ القرار المستأنف موضوعاً وبالوقت ذاته وعملاً بأحكام المادة (٢٦٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين من الجرم المسند إليهما لعدم قيام الدليل .

لم يرتضِ النائب العام / معان بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً .

وعن أسباب التمييز :

بالنسبة للسبب الأول الدائر حول الطعن في وزن البيئات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

وفي ذلك نجد إن محكمة استئناف معان بوصفها محكمة موضوع تستقل في وزن أدلة الدعوى وتقديرها ولا معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دامت استخلاصاتها مستمدة من خلال البيئات المقدمة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وذلك على مقتضى أحكام المادة (٢/١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وحيث إن محكمة الاستئناف قد ناقشت أدلة الدعوى مناقشة وافية ووجدت أن أقوال الشاهد وهي البيئة الرئيسية جاءت متناقضة وأنها استعرضت لبعض هذه التناقضات إضافة لعدم ثبوت استخدام أي مواد بترولية في الحريق ولعدم مطابقة عينة الدم الملتقطة لدم المتهم فيكون قرارها بإعلان براءة المميز ضدتهما المتهم مما أسند إليهما لا يخالف القانون مما يتعين معه رد هذا السبب .

بالنسبة للسبب الثاني فقد اشتمل القرار المطعون فيه على علله وأسبابه بما يفى وأغراض المادة (٢٣٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية خلافاً لما جاء بهذا السبب مما يتعين معه رده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ٢١ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/١١ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



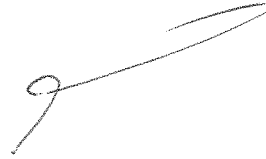
عضو



عضو

رئيس الديوان

دقيق / ف. أ.



lawpedia.jo